

## عن السياسات الزراعية وحضارة الجوع

**نبيل اسماعيل \***

في تصريح لـجوريس جونسون، المعافي حديثاً من فيروس «كورونا»، يعود إلى عام 2002، قال إن «أفضل مصر لـأفريقيا هو مواطنوها، مرة أخرى في اتجاهها، ولكن على ألا يُطلب منهم في هذه المرة أن يشعروا بالذنب». إذًا، الكولونيالية بالنسبة إلى رئيس وزراء بريطانيا الحالي لم تكن يوماً المشكلة بقدر ما كانت الحل: «والمشكلة ليست أننا كنا مسؤولين في ما مضى، بل إننا لسنا مسؤولين بعد الآن». أيضاً، قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في قمة العشرين في هامبورغ عام 2017، إن المشكلة في أفريقيا «حضارية»، ثم تحدّث عن معدل الإحجاب والموضويع الديموغرافي. إذا ما قمنا بدمج تعنفي ومغرض لتاريخي الرجلين وهما في قمة السلطة في الاتحاد الأوروبي حالياً، نجد، أنّ «المشكلة هناك حضارية، والحل كولونيالي».

**يجب ان ياكل الجعيم الخبز الابيض**

تاريخياً، كان الغذاء الرئيس في دول عربي أفريقيا، مثل غينيا والسنغال، مكوّناً من الدقيق المطحون من الدخن والذرة البيضاء والبطاطا الحلوة، وهي تتلاءم مع البيئة الطبيعية في هذه المناطق. ولكنّ إنتاجها تراجع بشكل كبير، نتيجة ارتفاع استيراد القمح من الاتحاد الأوروبي. القمح الأوروبي أرخص بكثير من القمح المنتج في السنغال، كما من أنواع الدقيق المحلية الأخرى. وبالرغم من أنّ السنغال بلد تعمل الغالبية الساحقة من سكانه بالزراعة، إلاّ أنه يستورد معظم حاجاته من المنتجات الزراعية، وخاصة الحبوب، من أوروبا. يعود ذلك، بالدرجة الأولى، إلى الدعم الزراعي الهائل الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي لجزائريه، والذي يقدر بـ200 مليار دولار. هذه النفقات الجمالية، والتي تقدّرها بعض المصادر بأكثر من ذلك بكثير، هي أكثر ممّا نتاج له لسدّ النقص الغذائي على مستوى العالم أجمع. يحصل المزارع الألماني، مثلاً، على دعم من الاتحاد الأوروبي بما يُعرف بـ«مكافأة التشغيل»، يُدفع لكلّ هكتار، يُضاف إليها أيضاً دعم مالي لحماية البنية. لفهم كمية الأموال التي يتقاضاها المزارع الألماني بالنسبة إلى إنتاجه ثور مِثلاً، فقد بلغت كلفة إنتاج طنّ القمح على المزارع في ألمانيا 265 يورو، وهذه أسعار عام 2017، ولكن سعر الطن في السوق العالمية بلغ حوالي 166 يورو. أيّ أنّ ألمانيا تتبع القمح من دون تكلفة. ولكن فقط بفضل الدعم الزراعي الذي يُدفع مباشرة للمُنتج القمح. يصبح هذا القمح قادراً على المنافسة العالمية، ويستمرّ المزارعون الألمان بالعمل والإنتاج. علماً بأن ربع الأراضي الزراعية المُسماة في ألمانيا مخصّص لزراعة القمح. كما أنّ ألمانيا صنّرت ربع قمحها إلى أفريقيا في عام 2016. تُزاد سُحنات المنتجات الزراعية الهنوية (نسبة إلى رئيس وزراء الهند الأسبق نهرُو، نافذة في أرياف الهند إلى أفريقيا بشكل متسارع، وستستمرّ

بالازدياد. فالدول الصناعية تريد المضي قدماً في إلغاء قيود التبادل التجاري، وخصوصاً في الحقبة الليبرالية الجديدة وفتح الأسواق.

**إمبريالية الطماطم**

في إيطاليا، تتمّ زراعة الطماطم بكثافة، وهي تتمتع بميزة تجارية تنافسية كبيرة مقارنةً بالدول الأفريقية. سبب هذه الميزة، أيضاً، يكمن في الدعم الذي تقدّمه الحكومة لمزارعي الطماطم، إضافة إلى استغلال الأيدي العاملة الرخيصة من المهاجرين من أفريقيا ومن دول أخرى. ففي غانا، أدى تدفّق الواردات الرخيصة للطماطم المعلّبة من الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي، ومن دول أخرى، إلى تدمير قطاع صناعة الطماطم تماماً، وهو ما الحق ضرراً هائلاً بقطاع الزراعة التي يعيش منها أيضاً معظم سكان البلد. بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى بلدان عربي أفريقيا، من منتجات الطماطم والحليب المجفّف والمركّز واللحوم، حوالي 700 مليون يورو. هذه الواردات، وبهذه الكمية والميزة التنافسية، تُخرّج المنتجين المحليين ببساطة من السوق. في التسعينيات، كانت غانا تنتج 90% من حاجاتها من الدواجن، أما اليوم تنتج فقط 5% لدنيا إذا 85% تترجم إلى بطالة وتدمير اجتماعي، وهجرة، وتزييف اقتصادي وبشري ولدينا إلى جانب الصادرات، مساعدات سخية أيضاً. الفائض الإنتاجي في الغرب هو سمة قديمة لا تتوقّف. يعتمد 5.6 ملايين إنسان في إثيوبيا على المساعدات الدولية لمواجهة الجوع، وقد ازدادت أعداد الجوعى باطراد مع نمو الاستثمارات الأجنبية في استصلاح الأراضي والإنتاج الزراعي المعدّ للتصدير، فيما مَثّل برنامج التنمية التابع للبنك الدولي الحكومة الأنثيوبية من أجل القيام بإجراءات تسهّل الاستحواذ على الأراضي التي كانت ملكية عامة، أو مراعي، أو غابات، كما أنّ البنك الدولي، وغيره من المنظمات الأوروبية والدولية، تموّل برامج المساعدة الغذائية. تسبّب ذلك بانتزاع الأراضي من قبل كثير من المزارعين المحليّين وسلبهم «منهم الغذائي» الذي يُصدّر إلى الخارج، وهم في المقابل، يصدّرون قوة عملهم إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق الهجرة غير الشرعية.

المعادلة كالتالي: يخسر المزارعون الصغار الأفارقة أراضيهم لصالح الشركات الزراعية العملاقة المصدّرة للمنتجات الزراعية، ومن ثمّ يصبحون معتمدين بالكامل على المساعدات الغذائية الغربية من أجل البقاء على قيد الحياة. هذه السياسات التي تتبعها الأطراف المستفيدة من قوانين التجارة العالمية، التي تعرّزت في الحقبة الليبرالية الجديدة، تفرّ الأسواق المحلية وتجبر الناس على ترك أوطانهم.

**الاسعار والامت الغذائية**

تعتبر الهند من أواخر البلدان المندمجة في العولمة والمنفتحة على التجارة، وخصوصاً في قطاع الزراعة. فقد بقيت السياسات الهنوية (نسبة إلى رئيس وزراء الهند الأسبق نهرُو، نافذة في أرياف الهند

ذات الكثافة السكانية العالية حتى وقت متأخر. كانت مؤسسة الغذاء الهندية مستعدة لشراء الحبوب من المزارعين بحدّ سعريٍّ أدنى يتضمّن ربحاً. كما أنّ تثبيت الأسعار والتسليف المالي بفوائد منخفضة، شكّلا حماية للمزارعين بشكل عام. ألغى العمل بهذه السياسات في مطلع التسعينيات، وخُفّضت النفقات، كما هو حال السنغال في البنبة التحتية، وكما هو حال التسليف الحكومي أيضاً. الفلاح الهندي، ألحقت أضراراً فادحة بالدور الاجتماعي الذي يلعبه القطاع الزراعي على صعيد البلاد. وشهدنا حالات عديدة من الانتحار في أوساط مزارعي القطن، بعد هبوط الأسعار الدراماتيكي لهذه المواد في أواخر التسعينيات، كما شهدنا نزعاً للملكية الزراعية وتركزاً غير مسبوق للمجفّف والمركّز واللحوم، حوالي 700 مليون يورو. هذه الواردات، وبهذه الكمية والميزة التنافسية، تُخرّج المنتجين المحليين ببساطة من السوق. في التسعينيات، كانت غانا

تنتج 90% من حاجاتها من الدواجن، أما اليوم تنتج فقط 5% لدنيا إذا 85% تترجم إلى بطالة وتدمير اجتماعي، وهجرة، وتزييف اقتصادي وبشري ولدينا إلى جانب الصادرات، مساعدات سخية أيضاً. الفائض الإنتاجي في الغرب هو سمة قديمة لا تتوقّف. يعتمد 5.6 ملايين إنسان في إثيوبيا على المساعدات الدولية لمواجهة الجوع، وقد ازدادت أعداد الجوعى باطراد مع نمو الاستثمارات الأجنبية في استصلاح الأراضي والإنتاج الزراعي المعدّ للتصدير، فيما مَثّل برنامج التنمية التابع للبنك الدولي الحكومة الأنثيوبية من أجل القيام بإجراءات تسهّل الاستحواذ على الأراضي التي كانت ملكية عامة، أو مراعي، أو غابات، كما أنّ البنك الدولي، وغيره من المنظمات الأوروبية والدولية، تموّل برامج المساعدة الغذائية. تسبّب ذلك بانتزاع الأراضي من قبل كثير من المزارعين المحليّين وسلبهم «منهم الغذائي» الذي يُصدّر إلى الخارج، وهم في المقابل، يصدّرون قوة عملهم إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق الهجرة غير الشرعية.

المعادلة كالتالي: يخسر المزارعون الصغار الأفارقة أراضيهم لصالح الشركات الزراعية العملاقة المصدّرة للمنتجات الزراعية، ومن ثمّ يصبحون معتمدين بالكامل على المساعدات الغذائية الغربية من أجل البقاء على قيد الحياة. هذه السياسات التي تتبعها الأطراف المستفيدة من قوانين التجارة العالمية، التي تعرّزت في الحقبة الليبرالية الجديدة، تفرّ الأسواق المحلية وتجبر الناس على ترك أوطانهم.



«خراف طائرة»، كولاغ الفنان التشابكي لستوك سوزا

زالت تتعرّزّ - في دوّامة الديون وخدمتها لتغطية حاجات الاستيراد، مما كان من الممكن تغطيته لو جرت حماية قطاعات أساسية، كالزراعة، من الخراب والتدمير المقصود، ولكن مثل هذه الأساليب غابت لصالح مفاهيم جديدة، فبات الهاجس المورق هو نقص التمويل وعجز الموازنة، وهذا العجز في الإنفاق والاعتماد على الاستيراد هو القضية. ففي دولة مثل مصر، التي هي مثال آخر على تدهور قطاع الزراعة واعتماد سياسة الاستيراد والتصدير، إثر الانفتاح التجاري والمالي الذي بدأ مبكراً، نشهد نقصاً شديداً في الإنتاج، وهذه هي القضية المركزيّة كما يراها المفكر الاقتصادي المصري محمد دوبدار، وليس عجز الموازنة، ولا خروج من هذه الدائرة الجهنمية إلاّ بمعالجة وتطوير القطاع الزراعي الذي جرى إهماله منذ السبعينيات.

تتنوّع السياسات الزراعية الغربية في دول الجنوب، بالرغم من ثبات أهدافها وتوجهاتها العامة. فقد تقوم الاستثمارات الغربية بتدمير إنتاج محاصيل معيّنة، والاستثمار المكثّف في أخرى، وهذا ترجعه المفكرة الاقتصادية أوتسا باتانك إلى أنّ الشمال الصناعي الغني يملك فائضاً من بعض أنواع الغذاء، مثل الحبوب والدواجن ومشقات الحليب، ولكنّه يفتقر إلى أنواع أخرى ضرورية لتنويع سلّته الغذائية، وتحقيق حدّ الرفاه في كلّ الفصول، مثل أنواع معيّنة من الفاكهة والخضار التي لا تنتج لديهم. ومن دون إدراك ذلك لنّ نعي الدينامية الفعلية التي تعمل فيها الأنظمة الغذائية، ولنّ نفهم عمل شركات الغذاء المتعدّدة الجنسية العابرة للحدود. فالحكومات الغربية تحاول عرقلة دعم الحكومات المحلية لبعض السلع الاستراتيجيّة كالحبوب، بحجة أنّ ذلك يعدّ خرقاً لقوانين التجارة الحرّة.

**الأثر السيكلولوجي الاجتماعي**

الهجرة إلى المدن المختلطة والأحزمة العشوائية، هي كما قلنا سابقاً إحدى نتائج السياسة الزراعية لأميركا والاتحاد الأوروبي، المرتبطة بتحرير التجارة بالأغذية وتدمير القطاع الزراعي في بلدان الجنوب، إضافة إلى الهجرة الأفريقية إلى أوروبا عبر قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط. فهذا الإفراج للأرباح المهملة والجوعمة لعب دوراً أساسياً في تشكيل جديد لديموغرافيا البلدان المتخلّفة ولديموغرافيا الدول الغربية على حدّ سواء، شبيه بالتعديل السكاني الذي سبقته تجارة العبيد من أفريقيا في القرن 17 - 18. لا نبالغ إذا قلنا إنّ المهاجرين الأفارقة والأسبويين إلى دول المركز، وخصوصاً الاتحاد الأوروبي، هي مسألة حيوية في سدّ نقص العمالة وخصوصاً في قطاع الخدمات والمساهمة في تغطية أزمة النمو السكاني هناك.

يرى المفكر الاقتصادي علي القادري، أنه بالإضافة إلى الأثر الديموغرافي لهذه السياسات فإنّ لديها عاملاً سيكولوجياً

## الخبار راي

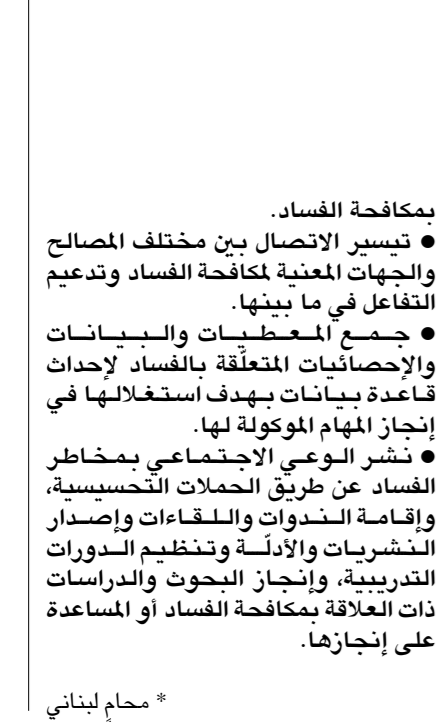
## 13 راي

اجتماعياً إلاّ هو عامل التخويف، أو تهريب الشرائح الاجتماعية من هول المجاعات الذي يقوم بدوره بتقوية العصبية الهوياتية والقومية. إذًا، التوجيع أداة أيديولوجية، إذ إنّ تركيز وسائل الإعلام الغربية على مشاهد الجوع والخراب في البلدان المتخلّفة أبعد ما يكون عن الأهداف الإنسانية ومحاولة حلّ المشكل الإنساني. فالقادري يرى أنّ رؤية المواطن في دول الشمال للجوع خارج حدود بلده، ينتج ردّ فعل انعكاسياً في ذهنه وزهواً يتقدم مجتمعه ودولته، ويعتبر أنّ تدهور المجتمعات الأخرى ناتج عن ثقافتهم ووضعهم الحضاري، كما قال بكل صراحة وشفافية الرئيس الفرنسي ماكرون. هذه القيمة المنسّية من الشمال إلى الجنوب، عبر الهيمنة بشكلها التقني؛ هيمنة الدولار، وبشكلها البشري عبر الهجرات غير السريعة والتفريغ الديموغرافي، وتبريرها الأيديولوجي من قبل وسائل الإعلام والوقرة والريع يتظهران سوسيلوجياً.

**خاتمه**

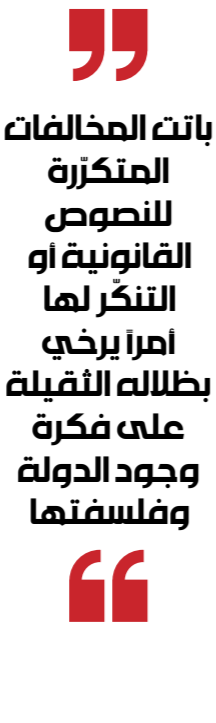
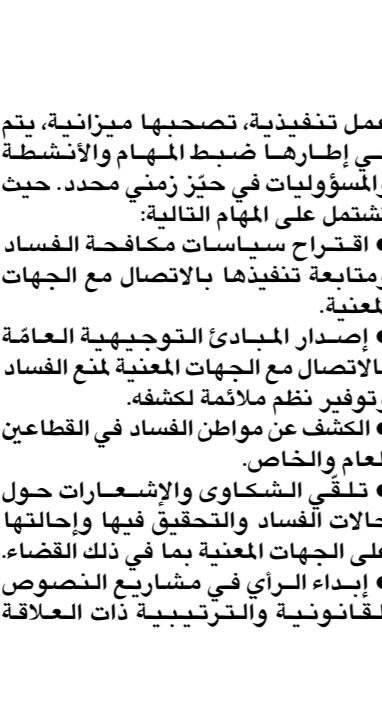
المساعدات الغذائية المقدمة من قبل المنظمات الدولية كالتحت الدولي والمشاريع التي تباشرها المنظمات غير الحكومية، تلعب الدور الأساسي في هذه المرحلة. فبالإضافة إلى عمليات الفساد المالي الهائلة التي تتخللها، فإنّ أثرها التخموي مدّخر، وهو مضاد للتنمية. مقابل كمية من الغذاء التي قد يسدّ بعض الرميّ، تتمّ تغطية النهب المنظم عن طريق الاستثمارات الزراعية المعدّة للتصدير لصالح دول المركز. كذلك، يتمّ تحريك جزءٍ من الفائض المالي لتكوين شريحة اجتماعية في البلدان المتخلّفة، تعمل ضمن هذه المنظمات ومرتبطة بهذه الشركات وذات دخل شهري بعملة الدولار، وينمط حياة غربي. حتى أنّ بعض المعونات وبرامج التنمية تحاول دعم المنتجات المحلية التي تمّ تخريب عملية إنتاجها من قبل الدول ذاتها، كمثال حبوب الدخن التي ذُكرت سابقاً. هنا أوروبا تدعم تسويق المنتجات المحلية وتعيقه في الوقت نفسه، هكذا يكون الدعم دعائياً ومعزولاً وفارغاً من المحتوى بينما تكون الإعاقَة ممنهجة وموسّعة ومُتخذة كسياسة عامة. الاتحاد الأوروبي يصرح بالفلم الملائن: «لا يمكن تعويض نقص المواد الغذائية في أفريقيا إلاّ من خلال الصادرات». والغنيّ من أفريقيا إلى دول المزارع الألماني، مثلاً، يُعرف بـ«مكافأة التشغيل»، الذي يُدفع لكلّ هكتار، يُضاف إليها أيضاً دعم مالي لحماية البنية. لفهم كمية الأموال التي يتقاضاها المزارع الألماني بالنسبة إلى إنتاجه ثور مِثلاً، فقد بلغت كلفة إنتاج طنّ القمح على المزارع في ألمانيا 265 يورو، وهذه أسعار عام 2017، ولكن سعر الطن في السوق العالمية بلغ حوالي 166 يورو. أيّ أنّ ألمانيا تتبع القمح من دون تكلفة. ولكن فقط بفضل الدعم الزراعي الذي يُدفع مباشرة للمُنتج القمح. يصبح هذا القمح قادراً على المنافسة العالمية، ويستمرّ المزارعون الألمان بالعمل والإنتاج. علماً بأن ربع الأراضي الزراعية المُسماة في ألمانيا مخصّص لزراعة القمح. كما أنّ ألمانيا صنّرت ربع قمحها إلى أفريقيا في عام 2016. تُزاد سُحنات المنتجات الزراعية الهنوية (نسبة إلى رئيس وزراء الهند الأسبق نهرُو، نافذة في أرياف الهند إلى أفريقيا بشكل متسارع، وستستمرّ

\* باحث سوري

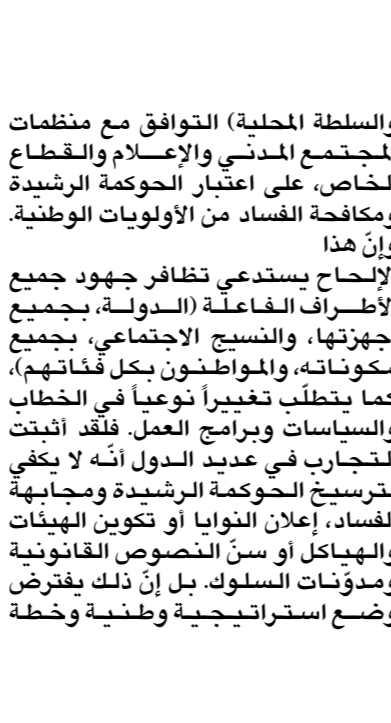


بمكافحة الفساد.

- تسير الاتصال بين مختلف المصالح والجهات المعنية لمكافحة الفساد وتدعيم التفاعل في ما بينها.
- جمع العتصبات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالفساد لإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها في إنجاز المهام الموكولة لها.
- نشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد عن طريق الحملات التحسيسية، وإقامة الندوات والقضاء وإصدار التشريعات والأدلة وتنظيم الندوات التدريبية، وإنجاز البحوث والدراسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد أو المساعدة على إنجازها.



### باتت المخالفات المتكررة للنصوص القانونية او التكر لها امرا برخي بظلاله الثقيلة على فكرة وجود الدول وفسلسفها



عمل تنفيذية، تصبحها ميزانية، يتم في إطارها ضبط المهام والأنشطة والمسؤوليات في حيزٍ زمني محدد. حيث تشمل على المهام التالية:

- اقتراح سياسات مكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها بالاتصال مع الجهات المعنية.
- إصدار المبادئ التوجيهية العامة للإلحاح مع الجهات المعنية لمنع الفساد وتوفير نظم ملائمة لكشفه.
- الكشف عن مواطن الفساد في القطاعين العام والخاص.
- تلقي الشكاوى والإشعارات حول حالات الفساد والتحقيق فيها وإحالتها على الجهات المعنية بما في ذلك القضاء.
- ابداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة

\* بحام لبناني